



تم اعداد الدليل ضمن مشروع " نحو الإندماج الاجتماعي في تنمية المجتمع من خلال توفير منصات التخطيط و المناصرة في القدس الشرقية" الذي يتم تنفيذه بالشراكة بين معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، اتحاد الجمعيات الخيرية- القدس، معهد هاسو بلاتنر للهندسة الرقمية (HPI) امانيا، ومؤسسة CESVI - القدس بدعم من الإتحاد الأوروبي.

٢٠٢١



هذا المشروع بدعم من الاتحاد الأوروبي.
لا يعبر محتوى هذا الدليل بالضرورة عن موقف الممول.

المحتويات

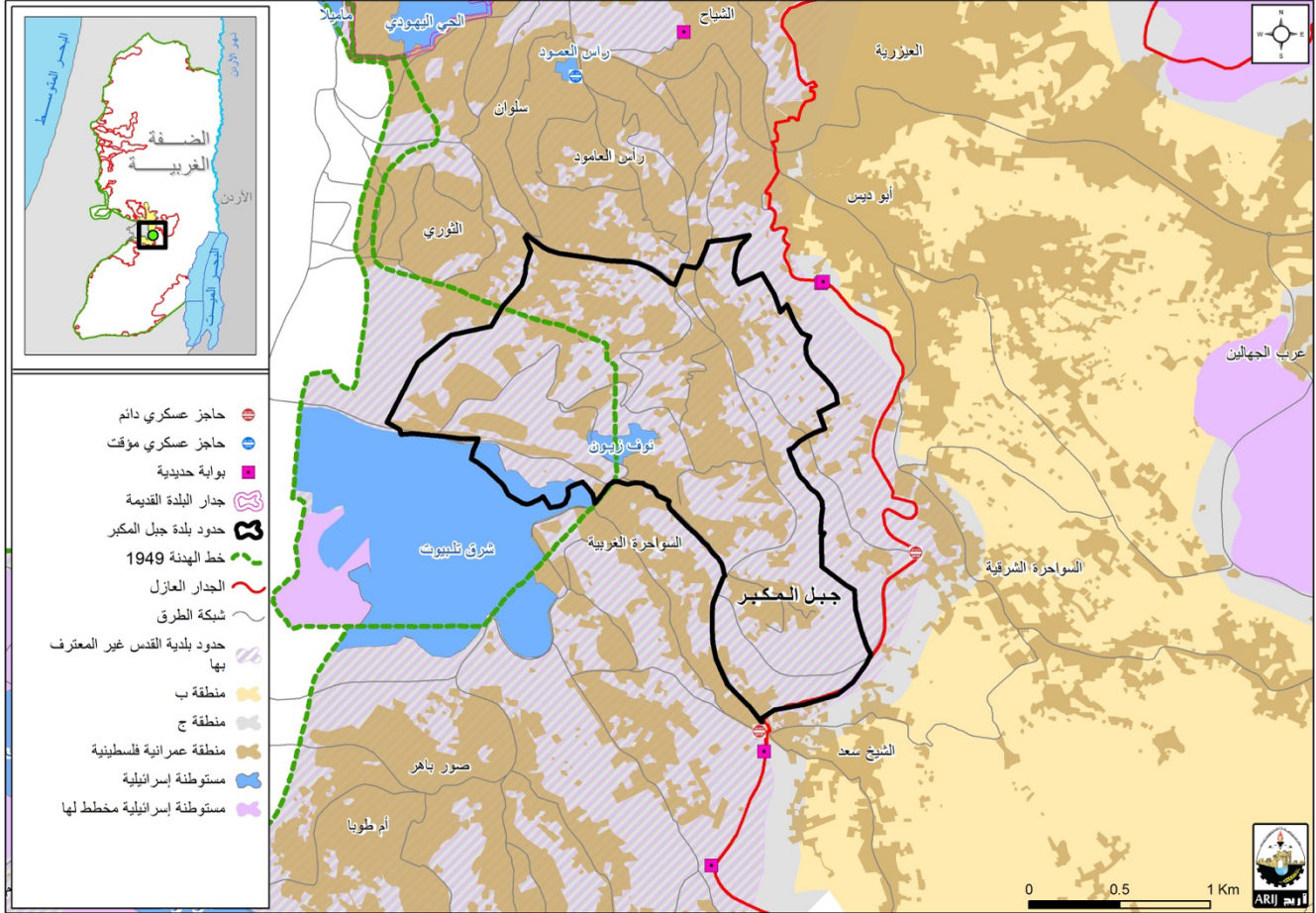
| | |
|----|--|
| 2 | دليل بلدة جبل المكبر |
| 2 | الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية |
| 2 | نبذة تاريخية |
| 3 | الأماكن الدينية والأثرية |
| 5 | قطاع التعليم |
| 5 | قطاع الصحة |
| 6 | قطاع الزراعة واستخدامات الاراضي |
| 7 | قطاع المؤسسات والخدمات |
| 7 | البنية التحتية والمصادر الطبيعية |
| 20 | أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي |
| 26 | الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة |
| 27 | المراجع |

دليل بلدة جبل المكبر

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

بلدة جبل المكبر ، هي إحدى بلدات محافظة القدس، وتقع جنوب مدينة القدس، إذ تبعد بلدة جبل المكبر ما يقارب 3.34 كم هوائي من مدينة القدس، (المسافة الأفقية بين مركز البلدة ومركز مدينة القدس) منها، يحدها من الشرق أبو ديس والسواحة الشرقية، ومن الشمال سلوان ومدينة القدس ، ومن الغرب الثوري وصور باهر ، ومن الجنوب السواحة الغربية (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2020) (أنظر الخريطة رقم 1).

خريطة 1: موقع وحدود بلدة جبل المكبر



تقع بلدة جبل المكبر على ارتفاع 598 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 360.4 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 17 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 60% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2020). أما بالنسبة للخدمات التي تقدم للتجمع، فجميع الخدمات تقدم من قبل بلدية القدس الإسرائيلية

نبذة تاريخية

سميت بلدة جبل المكبر بهذا الاسم نسبة إلى تهليل وتكبير عمر بن الخطاب -رضي الله عنه، على تلة مرتفعة عند استلامه مفاتيح بيت المقدس من الحاكم "صفرونيوس" (لجنة مختير جبل المكبر ، 2012). ويعود تاريخ إنشاء التجمع إلى عام 636 م. ويعود أصل سكان بلدة جبل المكبر إلى الجزيرة العربية، العراق، السكان القادمين مع صلاح الدين الأيوبي والمفتوحات الإسلامية (لجنة مختير جبل المكبر، 2012) (انظر الصورة رقم 1).

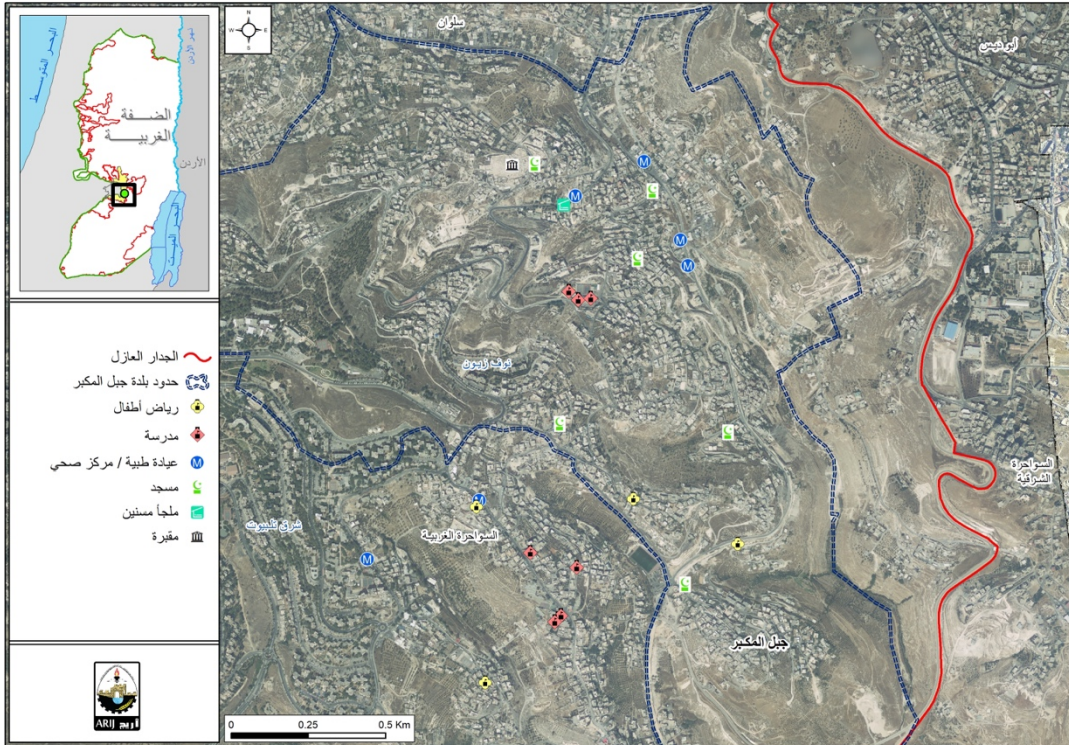
صورة 1: منظر من بلدة جبل المكبر



الأماكن الدينية والأثرية

يوجد في بلدة جبل المكبر ثمانية مساجد، هم: مسجد الزاوية، مسجد الأبرار، مسجد أحمد الساحوري، مسجد مصعب بن عمير، مسجد خالد بن الوليد، مسجد عواد، مسجد الصلعة، ومسجد أبو عبيدة. كما يوجد بعضاً من الأماكن والمناطق الأثرية في البلدة، منها: مسجد أحمد الساحوري، حيث يعتبر أقدم مسجد في مدينة القدس (لجنة مختير جبل المكبر، 2012). (أنظر الخريطة رقم 2).

خريطة 2: المواقع الرئيسية في بلدة جبل المكبر



السكان

وجد أن عدد سكان جبل المكبر وصل إلى 24500 نسمة عام 2018، بحسب الإحصاء المركزي الإسرائيلي (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 2020).

كما أن هناك 200 دونم أراضي مصادرة بسبب إقامة الشارع الأمني في المنطقة و80% من سكان جبل المكبر والسواحة الشرقية يحملون هويات القدس، و2% يحملون جوازات السفر الإسرائيلية (لجنة مخاتير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

العائلات

يتألف سكان بلدة جبل المكبر من عدة عائلات، منها: عائلة جعافرة، عائلة صراوخة، عائلة بشير، عائلة عويسات، عائلة شقيرات، عائلة مشاهرة، عائلة عبيدات، عائلة زحايقة، عائلة زعائرة، عائلة هسلة وعائلة جعابيبص (لجنة مخاتير جبل المكبر، 2020).

مستوى المعيشة

تم استخدام المسح الأسري كأداة لجمع البيانات اللازمة لتقييم الظروف الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الحي وجمع البيانات الضرورية لإجراء تقييم شامل لاحتياجات سكان القدس الشرقية وتفضيلاتهم وتصوراتهم حول توافر وجودة التعليم والصحة. والنقل والبنية التحتية والإسكان والخدمات البيئية.

تم تصميم توزيع العينة الجغرافية للأسرة باستخدام نهج أخذ العينات الطبقي. للأسف، لا ينشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقديرات لعدد السكان في الأحياء الفلسطينية داخل القدس الشرقية. من ناحية أخرى، ينشر معهد القدس لأبحاث السياسة أعداد السكان والمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية في كتابه الإحصائي السنوي. ومع ذلك، فإن حدود مناطق العد الإحصائي تختلف عن الحدود المستخدمة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهذا المشروع. ولحل المشكلة تم أخذ العينات، حيث قارن الشركاء عدد المباني من قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية بأعداد السكان المذكورة في دليل العمل الإحصائي. حيث أتضح ان عدد المباني حسب إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء هو تقريبا 80% من أعداد السكان. توزيع عدد المباني وعدد العينة لكل تجمع في الجدول التالي:

| التجمع | عدد المباني | عدد العينة |
|----------------------|-------------|------------|
| السواحة الغربية | 1,699 | 231 |
| الثوري | 2,099 | 325 |
| بئر عونة | 126 | 86 |
| بيت صفافا | 2,025 | 238 |
| بيت حنينا | 3,534 | 248 |
| العيسوية والشيخ جراح | 2,605 | 242 |
| جبل المكبر | 3,259 | 247 |
| بيت المقدس | 10,623 | 371 |
| كفر عقب | 2,710 | 243 |
| البلدة القديمة | 4,101 | 250 |
| شرفات | 410 | 162 |
| شعفاط | 1,895 | 234 |
| سلوان | 2,288 | 239 |
| صور باهر | 2,771 | 243 |
| ام طوبا | 874 | 204 |

اما بخصوص المسح فقد تم عن طريق تصميم استمارة سميت ب"استمارة المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في احياء القدس الشرقية 2019"، وقد قام اتحاد الجمعيات الخيرية _ القدس وبالتعاون مع معهد الابحاث التطبيقية _ القدس (أريج) في اجراء هذا المسح، وقد قسمت الاستمارة الى الاقسام التالية:

- بيانات عن افراد الاسرة
- السكن وظروف السكن (المياه والصرف الصحي، النفايات، الاتصالات والانترنت والبريد)
- الحركة والتنقل

- التعليم
- مستوى المعيشة
- العنف والامن الشخصي

مستوى المعيشة في جبل المكبر

عدد العينة لبلدة جبل المكبر هي 247 أسرة وعند سؤالهم عن حالة الأسرة المعيشية كانت الاجابة 98% من الاسر متوسط وما فوق ، اما بالنسبة للدخل الشهري فهو 5,000 شيكل فما فوق وبنسبة 94% من الاسر التي اجري معها المسح وتقريبا 6% دخلهم الشهري اقل من 5,000 شيكل، اما بالنسبة لمصادر الدخل فقد كانت 90% منها من الرواتب و12% من اعمال حرة

قطاع التعليم

فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في بلدة جبل المكبر في العام الدراسي 2016/2015، فيوجد في البلدة مدرسة حكومية ومدرسة خاصة، يتم إدارتهما من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (قاعدة بيانات معهد اريج، 2016)، كما يوجد مدرستان يتم إدارتهما من قبل بلدية القدس (انظر الجدول رقم 1).

جدول 1: توزيع المدارس في بلدة جبل المكبر حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة للعام الدراسي 2016/2015

| اسم المدرسة | الجهة المشرفة | نوع المدرسة |
|------------------------------|---------------|-------------|
| الصلعة الابتدائية للبنات | بلدية القدس | إناث |
| جبل المكبر الأساسية المختلطة | الأوقاف | مختلطة |
| مدرسة المكبر الثانوية للبنات | بلدية القدس | إناث |
| مدرسة ام ليسون الاساسية | خاصة | مختلطة |

المصدر: قاعدة بيانات معهد اريج، 2016

يبلغ عدد الصفوف الدراسية في جبل المكبر التي تشرف عليهم مديرية التربية والتعليم 73 صفاء، وعدد الطلاب 1950 طالبا وطالبة، وعدد المعلمين 73 معلما ومعلمة (قاعدة بيانات معهد اريج، 2016). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس جبل المكبر 26 طالبا وطالبة، والكثافة الصفية في مدارس جبل المكبر تبلغ 27 طالبا وطالبة في كل صف (قاعدة بيانات معهد اريج، 2016).

لا يوجد أية رياض للأطفال تشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في بلدة جبل المكبر ، ولكن يوجد خمسة رياضات للأطفال، وهم: روضة المجد، روضة الفاروق، روضة الإخوة، روضة الحياة، وروضة المستقبل، تشرف عليهم جهات خاصة

كما يواجه قطاع التعليم في بلدة جبل المكبر بعض العقبات والمشاكل أهمها:

- نقص الغرف الصفية في المدارس.
- وجود الحواجز الإسرائيلية مما يمنع طلاب الشيخ سعد من الدخول إلى التجمع.
- تدني المستوى التعليمي لدى الطلاب .
- تحريف المناهج من قبل الحكومة الإسرائيلية.

قطاع الصحة

تتوفر في بلدة جبل المكبر بعض المرافق الصحية، حيث يوجد خمسة مراكز صحية تابعة للتأمين الوطني (صندوق المرضى)، وهم: مركز العبيدي، مركز البراء، مركز الشفاء، مركز الجنان، ومركز المكبر، ويوجد فيهم 5 مراكز أشعة، 5 مختبرات طبية، 5 صيدليات. كما يوجد مركز خاص وهو مركز نوران، حيث يتوفر فيه سيارة إسعاف، وفيه مركز لدورات الإسعاف الأولي، كما يوجد 6 عيادات أسنان خاصة. وفي حال عدم توفر الخدمات الصحية المطلوبة في البلدة فإن المرضى يتوجهون إلى مستشفى هداسا- عين كارم، حيث يبعد عن التجمع حوالي 15 كم، أو التوجه إلى مستشفى المقاصد والمطلع والفرنساوي، حيث يبعدون عن التجمع حوالي 7 كم. (قاعدة بيانات اتحاد الجمعيات الخيرية-القدس و معهد اريج، 2019).

قطاع الزراعة واستخدامات الاراضي

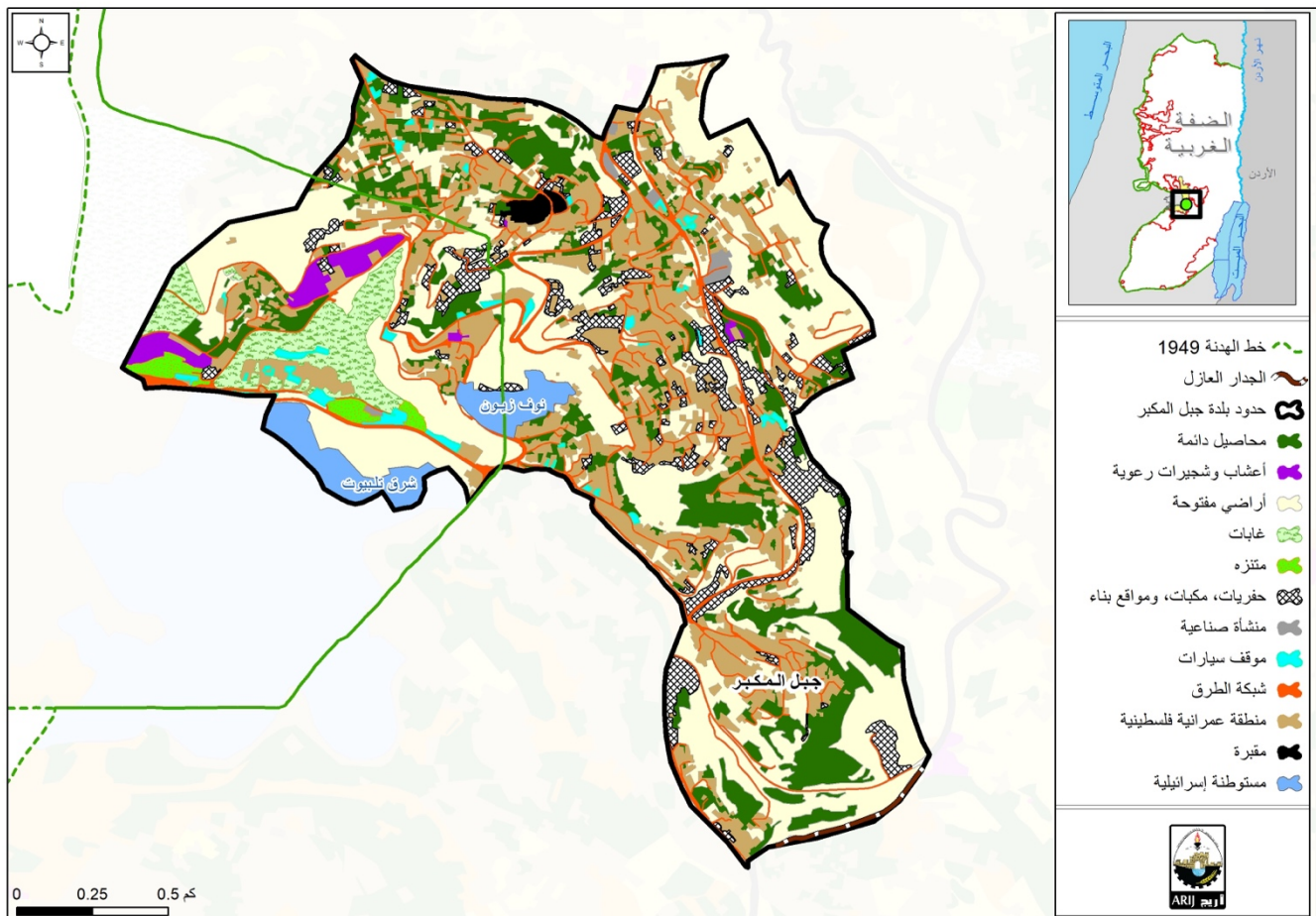
تبلغ مساحة بلدة جبل المكبر حوالي 3,282 دونما، منها 548 دونم هي أراض قابلة للزراعة و730 دونما أراض سكنية (انظر الجدول رقم 2، وخريطة رقم 3).

جدول 2: استعمالات الأراضي في بلدة جبل المكبر لعام 2019 (المساحة بالدونم)

| مساحة المستوطنات والقواعد العسكرية ومنطقة الجدار | مساحة المناطق الصناعية والتجارية | الأراضي المفتوحة | الغابات الحرجية | برك مائية | مساحة الأراضي الزراعية (548) | | | | مساحة الأراضي السكنية | المساحة الكلية |
|--|----------------------------------|------------------|-----------------|-----------|------------------------------|---------|----------------|--------------|-----------------------|----------------|
| | | | | | زراعات موسمية | المراعي | بيوت بلاستيكية | زراعات دائمة | | |
| 117 | 572 | 1,177 | 138 | 0 | 0 | 46 | 0 | 502 | 730 | 3,282 |

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2019.

خريطة 3: استعمالات الأراضي ومسار جدار الفصل العنصري في بلدة جبل المكبر



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريج، 2019

قطاع المؤسسات والخدمات

يوجد في بلدة جبل المكبر عدة مؤسسات حكومية، منها: شعبة بريد، ومكتب الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية. وكما يوجد عدة مؤسسات محلية وجمعيات تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع في عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها (لجنة مختير جبل المكبر، 2020)، منها:

- نادي جبل المكبر: تأسس عام 1975م، ويعنى بالنشاطات الرياضية والثقافية والاجتماعية للشباب.
- جمعية جبل المكبر: تأسست عام 1979 م، حيث أن أعمالها واقفة حالياً بسبب رفض الترخيص من السلطة الإسرائيلية.

البنية التحتية والمصادر الطبيعية

1. مياه الشرب والصرف الصحي

شركة جيحون الإسرائيلية هي الشركة المسؤولة عن توزيع مياه الشرب ونظام الصرف الصحي في جميع حدود مدينة القدس التي حددها البلدية، وهي بالتالي مسؤولة عن منطقة جبل المكبر. تدير شركة جيحون صيانة الشبكات وتمديداتها، وإنشاء خطوط أنابيب مياه جديدة.

على الرغم من أن جميع الأحياء داخل حدود القدس التي حددها البلدية يحق لها الحصول على الخدمات الكاملة والمتساوية التي تقدمها البلدية، فإنه وفي القدس الشرقية، أدت صعوبة الحصول على تصاريح السكن، في بعض الأحيان، إلى البناء غير القانوني للمباني، وبالتالي صعوبة إمكانية الحصول على مثل هذه الخدمات والوصول إليها مثل الشبكات العامة لمياه الشرب والصرف الصحي. تخلق مشاكل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي بيئة غير صحية وتعرض السكان للعدوى والأمراض.

بذلت شركة جيحون جهوداً كبيرة خلال السنوات الأخيرة لتطوير شبكة المياه والصرف الصحي في العديد من مجتمعات القدس الشرقية.

بسبب نقص المعلومات التي يمكن الوصول إليها، لم يكن من الممكن جمع البيانات بالكامل عن المياه ونظام الصرف الصحي في جبل المكبر. ومع ذلك، سيتم وصف حالة خدمة المياه والصرف الصحي على أساس أدق وأحدث بناءً على المعلومات المتاحة.

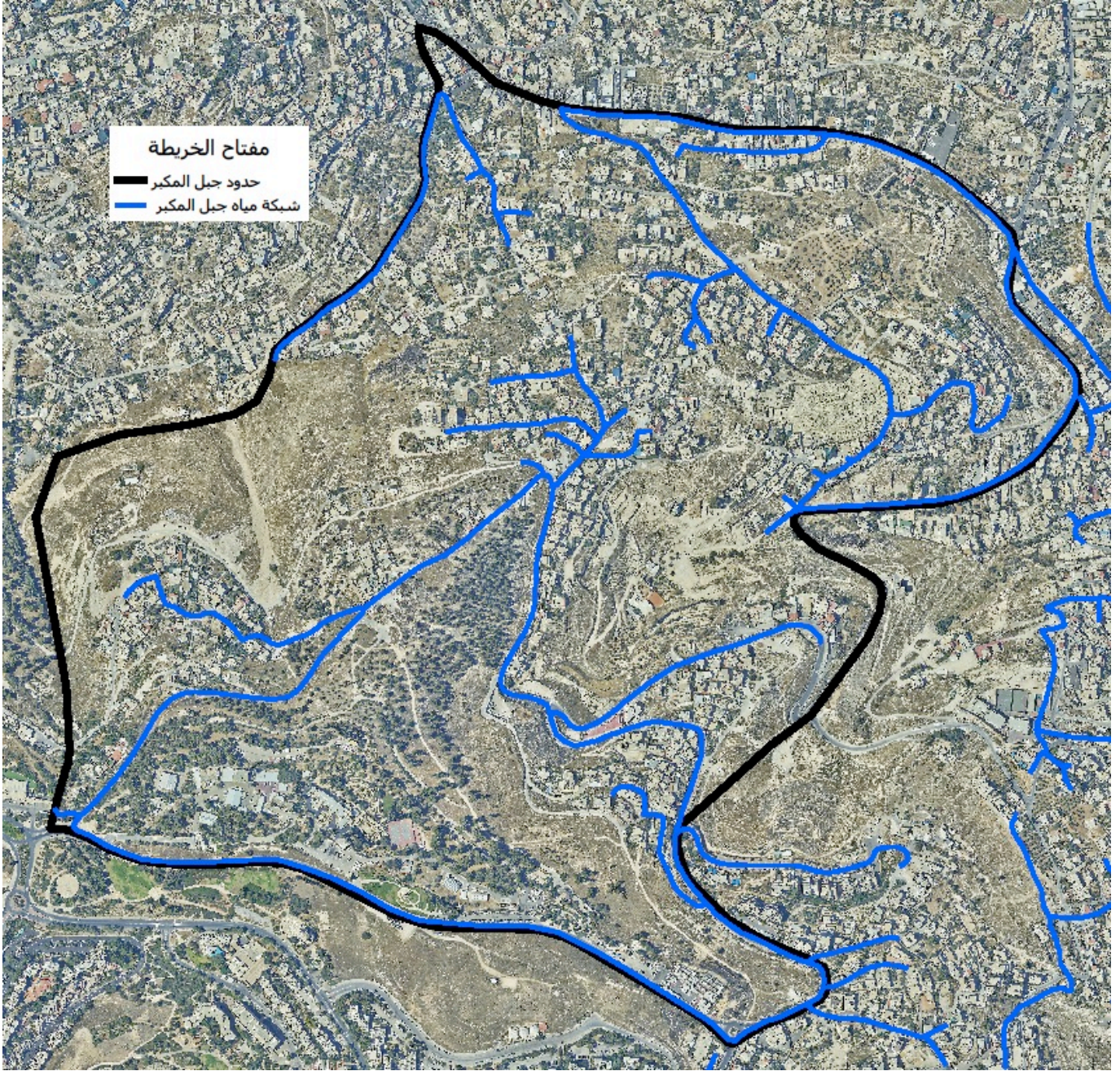
1.1 مياه الشرب

تدير شركة ميكوروت الإسرائيلية مصادر المياه في إسرائيل. أكملت شركة ميكوروت مؤخراً أكبر نفق للمياه في إسرائيل - حوالي 14 كيلومتراً - من سوريك إلى القدس والذي ينقل مياه الشرب المحلاة إلى البلدية¹. كما سبق ذكره أعلاه، فإن شركة جيحون هي المسؤولة عن توزيع مياه الشرب في جميع أنحاء المدينة، وبالتالي فهي مسؤولة عن توفير هذه الخدمات في منطقة جبل المكبر.

في عام 2013، غطت شبكة توزيع المياه في جبل المكبر الشوارع المركزية فقط من المنطقة المستهدفة (الخريطة 4) وامتدت على طول المناطق التي فيها الكثير من الوحدات السكنية وبالتالي المزيد من السكان. حتى عام 2015، كان 64% فقط من الأسر مرتبطة بشبكة المياه بشكل رسمي في القدس الشرقية. حالياً، 100% من الأسر موصولة رسمياً بشبكة المياه (مركز جماهيري صور باهر وأم طوبا، 2020).

¹ جيروزاليم بوست <https://www.jpost.com/israel-news/using-israeli-technology-to-live-in-a-water-stressed-world-627227>، مايو 2020

خريطة 4: شبكة خطوط المياه في عام 2013 (تشرفي 2019)



على الرغم من أن متوسط استهلاك الفرد من المياه يوميًا في القدس يبدو رسمياً 0.21 متر مكعب²، والذي لا يقل عن "الحد الأدنى المطلوب من المياه للحفاظ على حياة صحية للفرد في اليوم" والذي حددته منظمة الصحة العالمية بـ 0.1 متر مكعب، يبدو أن نصيب الفرد من إمدادات المياه في القدس الشرقية يمثل حوالي 55% من الحد الأدنى من معايير منظمة الصحة العالمية³. لسوء الحظ، لا تتوفر في هذا الصدد بيانات شاملة حول توفر المياه واستهلاكها في منطقة جبل المكبر.

فيما يتعلق برسوم خدمة المياه من البلدية، فإن شركة جيحون تأخذ بعين الاعتبار قيمة استهلاك قياسية وهي 3.5 متر مكعب من المياه للفرد في الشهر، مع مراعاة حد أدنى كشخصين لكل وحدة سكنية. وبتطبيق هذا المبدأ، فإنه يتم تحديد أدنى سعر لخدمة توصيل شبكة مياه الشرب والصرف الصحي عند 7385 شيكل / متر مكعب. يمكن أن يصل السعر إلى 13461 شيكل / متر مكعب أي كمية تتجاوز 3.5 متر مكعب للفرد في الشهر. فيما يتعلق بالاستهلاك لمختلف القطاعات (التجارة، الصناعة، الحرف، الأعمال، المؤسسات، المستشفيات، الخدمات الأخرى)، حددت شركة جيحون نطاقاً للسعر قد يختلف وفقاً لكمية المياه المستهلكة (المياه والصرف الصحي)، والتي تتراوح ما بين 10998 إلى 13461 شيكل / متر مكعب.

² معهد القدس بحث السياسات 2016

³ وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن الحد الأدنى من المياه المطلوب للحفاظ على حياة صحية للفرد في اليوم هو 0.1 متر مكعب

إذا تم توفير خدمات توصيل مياه الشرب والصرف الصحي بشكل منفصل من قبل جيحون ، فإن المعدل الأساسي لكل منها يتراوح ما بين 1170 و 9368 شيكل / متر مكعب لمياه الشرب وبين 2832 و 3184 شيكل / متر مكعب للصرف الصحي، وفقاً للفتنة المساحية للممتلكات واستهلاك المياه.

تكلفة الاتصال بالشبكة باهظة الثمن بشكل خاص وتعتمد جزئياً على مربعات الأمتار السكنية. يتراوح متوسط حجم المساكن في المجتمعات المستهدفة من 90 إلى 120 متر مكعب، وتكلفة وحدة التوصيل تصل إلى 165 شيكل لكل متر مكعب. يضاف إلى هذه التكلفة أيضاً تكلفة تركيب وتجهيز عداد المياه الذي تصل تكلفته مع التركيب إلى 3700 شيكل (مركز جماهيري صور باهر وأم طوبا، 2020).

1.2 مياه الصرف الصحي

أستخدم السكان في معظم الأحياء الفلسطينية خزانات الصرف الصحي، وهو أمر غير مسموح به حالياً بموجب أنظمة وزارة البيئة ووزارة الصحة. تركيب خطوط الصرف الصحي الرئيسية ، التي يمكن لأصحاب المنازل الاتصال بها ، هي خدمة يجب أن توفرها السلطات بشكل عام لكل سكان هذا البلد بطبيعة الحال. ولكن الحال ليس كذلك في القدس الشرقية ، حيث يتحمل السكان مسؤولية تركيب خطوط الصرف الصحي. أثبتت التكاليف المرتفعة والتحديات البيروقراطية التي ينطوي عليها تركيب خطوط الصرف الصحي، أنها عقبة أمام الناس للاستفادة من امكانية البناء على ممتلكاتهم⁴. حالياً 100٪ من الأسر في جبل المكبر موصولة رسمياً بشبكة الصرف الصحي (مركز جماهيري صور باهر وأم طوبا، 2020).

فيما يتعلق برسوم الخدمة لشركة جيحون ، حيث يتم تضمين خدمة توصيل الصرف الصحي في خدمة تزويد مياه الشرب ، تكون تكاليف الوحدة المطبقة هي تلك الموضحة أعلاه. إذا تم توفير خدمات توصيل مياه الشرب والصرف الصحي بشكل منفصل ، فإن المعدل الأساسي لخدمة الصرف الصحي يتراوح بين 2832 و 3184 شيكل / متر مكعب ، محسوباً على أساس حجم مساحة الممتلكات واستهلاك المياه.

تكلفة الاتصال بالشبكة باهظة الثمن بشكل خاص وتعتمد على المساحة المربعة للمسكن. بالنظر إلى متوسط حجم المساكن في التجمعات المستهدفة ، فإن تكلفة المسكن تتراوح بين 40000 و 60000 شيكل. يتم احتساب هذه التكلفة على أساس المتر المربع للمسكن. يتراوح حجم الوحدات السكنية في القدس الشرقية بين 90 و 120 متراً مربعاً ، وبالتالي تقدر تكلفة الوحدة بين 400 و 500 شيكل للمتر المربع (مركز جماهيري صور باهر وأم طوبا، 2020).

لم يتم العثور على بيانات فيما يتعلق بكمية مياه الصرف الصحي المتولدة من هذا التجمع. ومع ذلك ، فقد تبين أن مياه الصرف الصحي المتولدة من منطقة جبل المكبر تصب في محطة معالجة مياه الصرف الصحي الواقعة في منطقة النبي موسى ، شرق مدينة القدس ، حيث قادرة على معالجة ما يقرب من 40,000 متر مكعب من المياه العادمة يومياً (الخريطة 5).

⁴ بمكوم، 2010

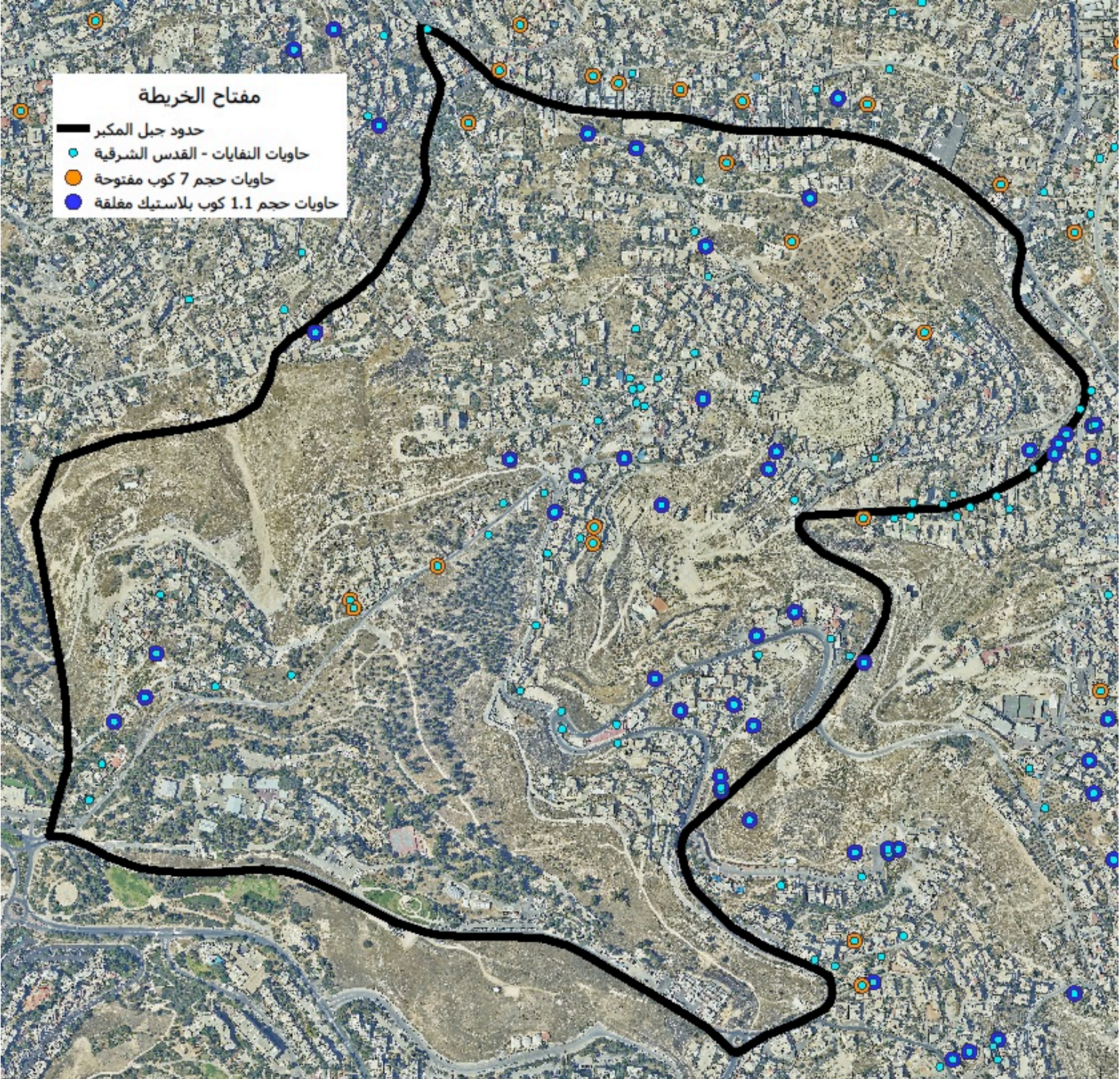
خريطة 5: موقع محطة معالجة المياه العادمة



2. النفايات الصلبة

تدير بلدية القدس عملية ادارة النفايات الصلبة في منطقة جبل المكبر من خلال متعهدين. بفضل المعلومات التي نشرتها البلدية، كان من الممكن تتبع مواقع نقاط جمع النفايات الصلبة وفقاً لنوع الحاويات ومدى توفرها. تم تحديد حوالي 53 نقطة تجميع و 71 حاوية (الجدول 3). فيما يتعلق بتغطية خدمة جمع النفايات ، والتي تتمثل في وصول السكان إلى تلك الخدمة، فمن الواضح أن عملية جمع النفايات الصلبة غير مضمونة في جميع مناطق جبل المكبر. لا يتم توزيع حاويات النفايات الصلبة في المنطقة بطريقة عادلة (الخريطة 6).

خريطة 6: نقاط تجميع النفايات الصلبة (تشرفي 2019)

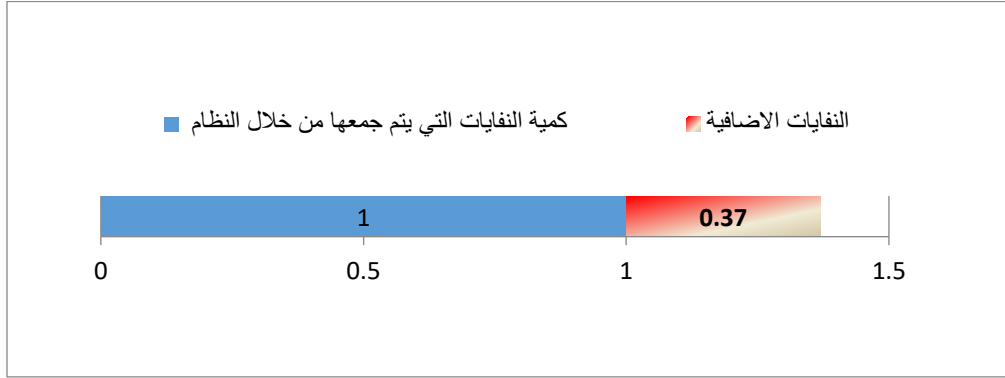


جدول 3: حاويات جمع النفايات الصلبة

| عدد نقاط التجميع | نوع الحاوية | عدد الحاويات | عدد الحاويات التي لم يتم تحديد أيام تفريغها | عدد الحاويات التي تم تحديد أيام تفريغها | كثافة النفايات لكل حاوية بالكيلو غرام (250 كيلو/1متر مكعب) | كثافة النفايات لجميع الحاويات بالطن |
|------------------|------------------|--------------|---|---|--|-------------------------------------|
| 53 | جميع الأنواع | 71 | 28 | 43 | | 34.025 |
| 25 | 1 كوب (مغلقة) | 41 | 11 | 30 | 275 | 11.275 |
| 11 | 7 كوب (مفتوحة) | 13 | 0 | 13 | 1750 | 22.750 |
| 17 | حاويات غير معرفة | 17 | 17 | 0 | غير معروف | غير معروف |

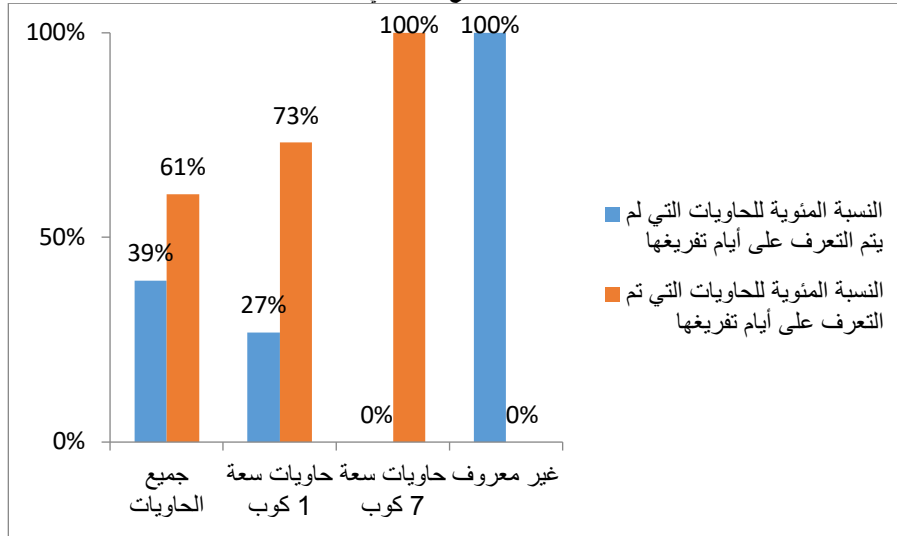
بمقارنة سعة التجميع الإجمالية للحاويات (34 طنًا) بكمية النفايات المتولدة يوميًا (47 طنًا)⁵ ، يمكننا القول بأن النظام بحاجة الى المزيد من الحاويات. على مقياس من 0 إلى 1 ، والذي يقيس سعة التجميع الإجمالية بناءً على العدد الإجمالي للحاويات الموجودة في المجتمع (والذي تم تحديده بالقيمة 1) ، يمكننا قياس مستوى تشبع النظام بناءً على كمية النفايات اليومية التي يولدها سكان المجتمع. يقدم النظام في المجتمعات المستهدفة مستوى تشبع عاليًا يقابل 1.37 وبالتالي يمكن استنتاج أن النظام غير قادر على جمع كل كمية النفايات التي ينتجها المجتمع يوميًا. يستنتج من هذا التحليل أن 12.55 طنًا (0.37) من النفايات المتولدة لا يتم جمعها من خلال الحاويات التي تم التعرف على سعة التجميع الخاصة بها ، وقد يُفترض أنه يمكن جمعها من خلال الحاويات التي لم يتم التعرف على سعة التجميع الخاصة بها. (الشكل 1).

الشكل 1. مستوى تشبع نظام النفايات الصلبة



بالنسبة لبعض الحاويات (39% من إجمالي الحاويات المحددة في المنطقة) ، لم يكن من الممكن أيضًا جمع البيانات حول أيام التفريغ الأسبوعي (الشكل 2). بالنسبة لخدمة تفريغ الحاويات ، يتم استخدام أربع شاحنات ضاغطة لجمع النفايات الصلبة في جبل المكبر ، بالشراكة مع كل من السواحة الغربية وصور باهر وأم طويا. كل شاحنة ضاغطة قادرة على جمع ما بين 10-12 طنًا في كل رحلة (متعهد عملية ادارة النفايات الصلبة في القدس الشرقية ، 2020).

الشكل 2. تكرار التفريغ الأسبوعي للحاويات



⁵ يُعتبر متوسط إنتاج الفرد من النفايات يوميًا في القدس الشرقية 1.9 كجم في عام 2018 ، وفقًا لوزارة حماية البيئة الإسرائيلية.

الصورة 2. حاوية مفتوحة حجم 7 كوب

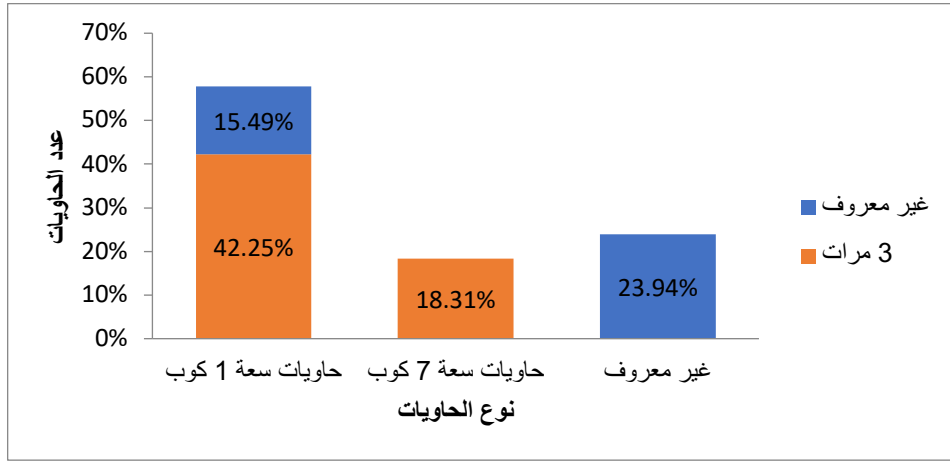


صورة 1. حاوية مغلقة حجة 1 كوب

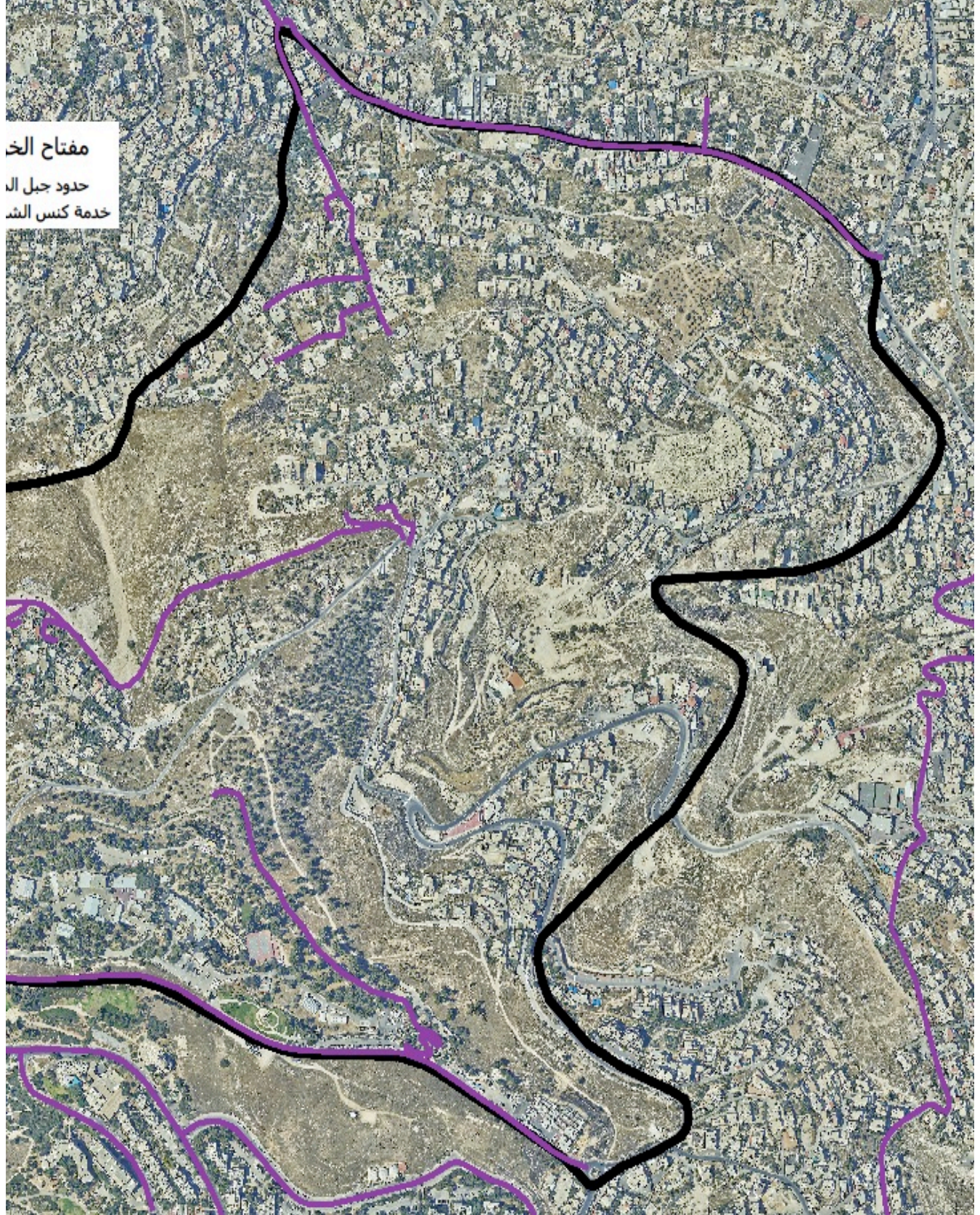


تكرار التفريغ
الأسبوعي للحاويات

الشكل 3.



وفقاً للبيانات التي تم جمعها ، يتضح أن 60.56% من الحاويات يتم تفريغها بشكل أساسي ثلاث مرات في الأسبوع (الشكل 3). لذلك يمكن الافتراض أن أكثر من 93 طناً من النفايات في الأسبوع يتم نقلها بواسطة الضواغط المتوفرة في المجتمع. يبدو أن خدمة كنس الشوارع في المنطقة المستهدفة غير فعالة إلى حد كبير ، وفقاً لبيانات عام 2013 ، على الرغم من التزام السكان بدفع ضرائبهم للبلدية (الخريطة 7). يتم تنظيف الشوارع وإزالة القمامة بشكل عام فقط في بعض الطرق داخل المجتمع.



مفتاح الخ
حدود جبل ال
خدمة كنس الش

يتم تضمين رسوم خدمة النفايات الصلبة ضمن ضريبة الأرنونا. المصاريف السنوية التي تشمل جميع الخدمات البلدية ويمكن دفعها على أقساط إلى بلدية القدس. يتم احتساب الأرنونا على أساس المساحة والمنطقة التي تقع فيها الوحدة السكنية ويعتمد على الأمتار المربعة لمكان الإقامة وفئة منطقة المعيشة.

بحسب البيانات المتوفرة عن جبل المكبر ، لا توجد نقاط تجميع لفصل النفايات الصلبة. علاوة على ذلك ، فإن خدمة جمع الخردة والأثاث القديم غير متوفرة كما هو الحال في معظم أحياء القدس الأخرى.

بالنسبة لطرق التخلص من النفايات ، لم يتم العثور على معلومات مفصلة لوصف هذه المرحلة من مراحل ادارة النفايات الصلبة، ولكن يبدو أن أكثر الطرق استخدامًا هي من خلال خدمة النفايات الصلبة التي تقدمها البلدية. حاليًا، يتم نقل النفايات الصلبة في القدس إلى منشأة الفرز "جرين نت" في منطقة عطروت الصناعية ، شمال مدينة القدس (الخريطة 8 والخريطة 8.1) (مركز جماهيري صور باهر وأم طوبا، 2020)

خريطة 8:موقع محطة "جرين نت"

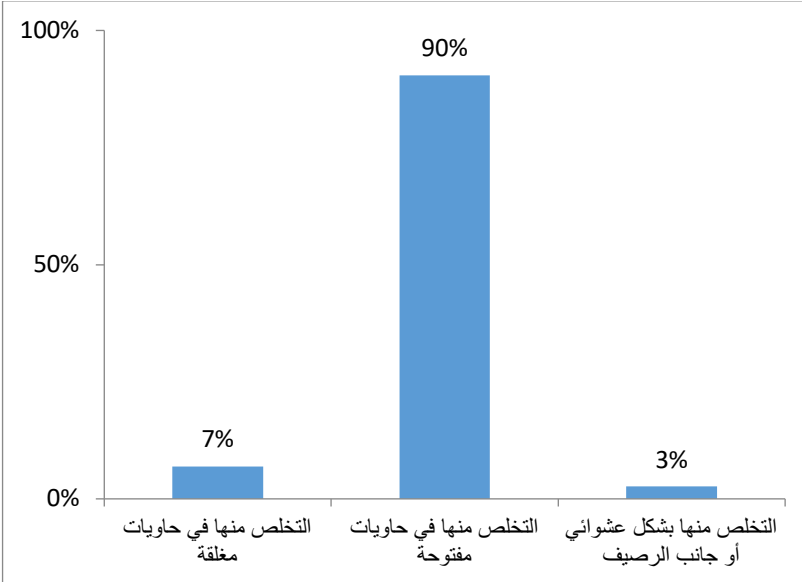


خريطة 8.1 موقع محطة "جرين نت" بالمقارنة مع مطار قلنديا



3. دراسة استقصائية

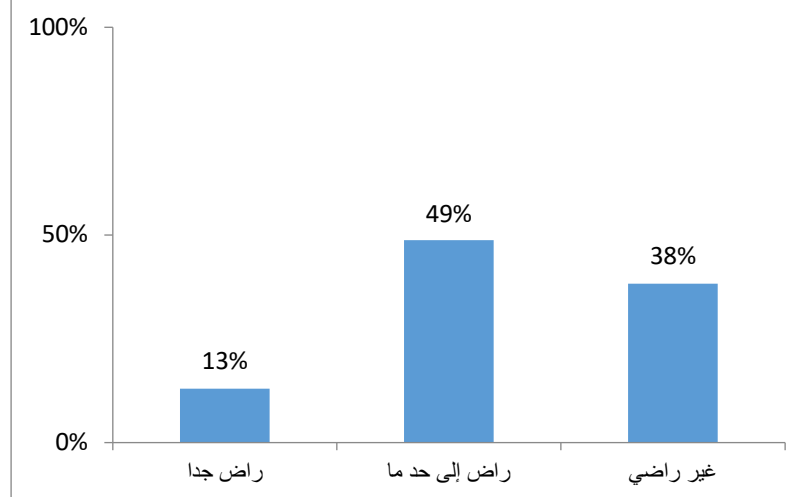
في عام 2019، أجرت جمعية اتحاد الجمعيات الخيرية – القدس، بعض المقابلات على عينة من سكان التجمع. من أصل 24500 نسمة، تمت مقابلة عينة من 115 شخصاً، من أجل الحصول على رؤية أوضح لخدمة جمع النفايات على مستوى الأسرة. خلال المقابلات، تم التحقق من سلوك الناس وتصورهم للخدمات الحالية:



1. التخلص من النفايات الصلبة

طريقة التخلص من النفايات الصلبة
(س: كيف تتخلص من النفايات الصلبة؟)

90% من الأسر التي تمت مقابلتهم في منطقة جبل المكبر أفادوا بأنهم يتخلصون من النفايات الصلبة في حاويات مفتوحة موزعة على جانب الطريق، وأعلن عدد محدود فقط عن التخلص من النفايات الصلبة في حاويات مغلقة (7%) أو التخلص منها بشكل عشوائي أو على جانب الرصيف. يمكننا أن نستنتج أن 97% من الذين تمت مقابلتهم يستخدمون نظام النفايات الصلبة الحالي للتخلص من النفايات المنزلية. لم يتم ذكر طرق أخرى مثل الحرق أو الدفن في حفر صغيرة.

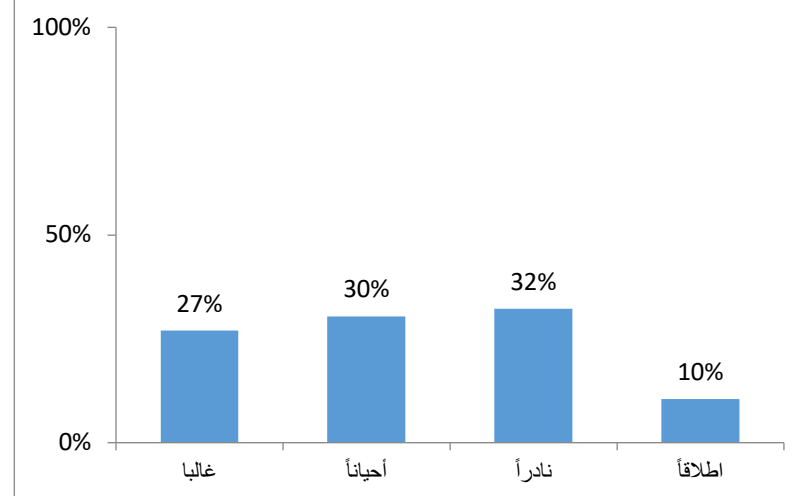


2. كنس الطرقات

مدى الرضا عن تكنيس الشوارع وجمع القمامة

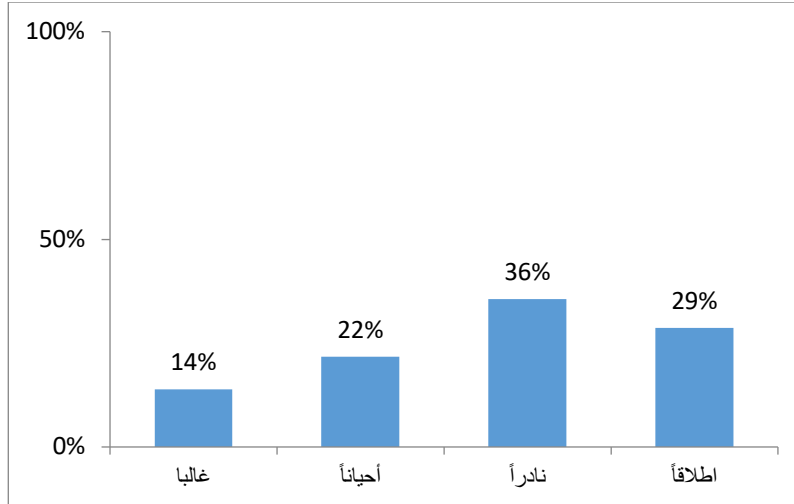
(س: هل أنت راض عن جهود البلدية في الحفاظ على نظافة الرصيف وشارع الحي؟)

أفاد نصف الذين تمت مقابلتهم أنهم راضون إلى حد ما عن هذه الخدمة، و 13% راضون تماماً و 38% غير راضين



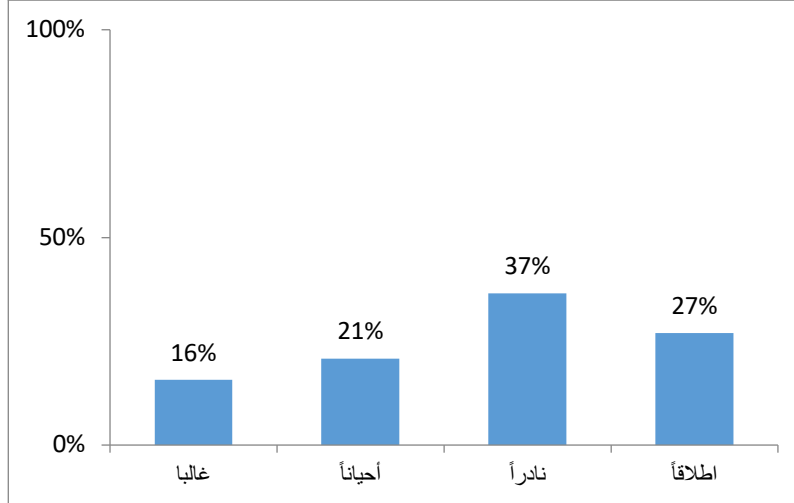
عدم نظافة الشوارع
(س: هل تعاني من عدم نظافة الشارع؟)

تؤكد هذه المعلومات الافتراض أعلاه بأن خدمة كنس الشوارع تبدو غير فعالة بشكل كبير في المجتمع. أفاد معظم الذين تمت مقابلتهم أنهم يعانون من شوارع غير نظيفة حتى لو كانت بتصور مختلف. صرح 10% فقط أنهم لم يعانون قط من قذارة الشوارع أو الرصيف.



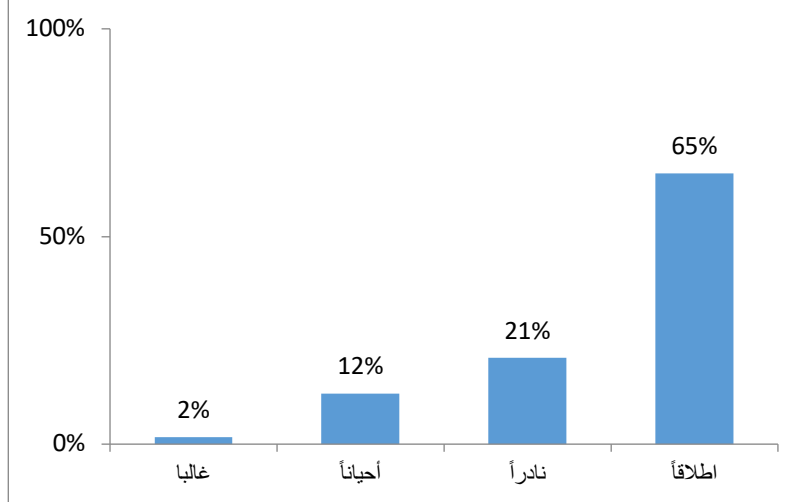
انتشار القوارض
(س: هل تلاحظ انتشار القوارض في منطقتك؟)

كدليل على الفرضية المذكورة أعلاه ، يوضح هذا الشكل أن مجتمع جبل المكبر يتأثر بانتشار القوارض ، حتى لو كان لدى الذين تمت مقابلتهم تصور مختلف للظاهرة. 29% منهم فقط صرحوا بأنهم لم يعانون من انتشار هذه الظاهرة قط.



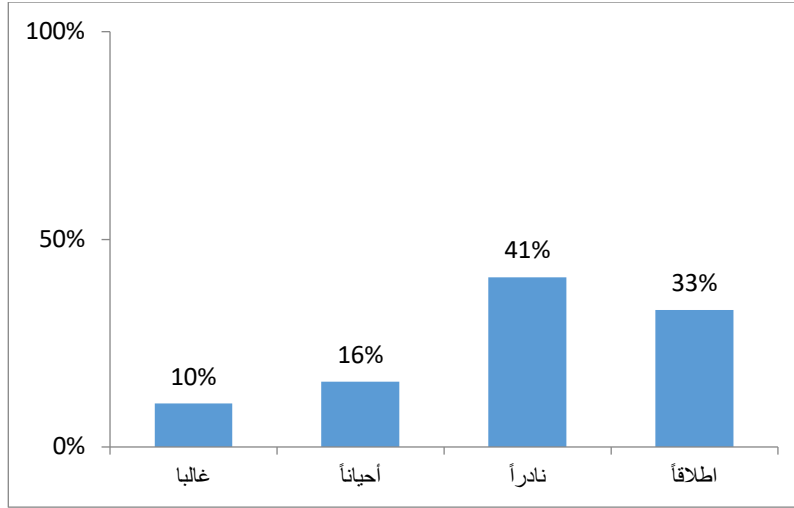
3. تلوث الهواء
الروائح الكريهة المنبعثة من النفايات الصلبة بالقرب من المنزل
(س: هل تعاني من الروائح الكريهة المنبعثة من النفايات الصلبة بالقرب من منزلك؟)

إن تصور الذين تمت مقابلتهم للظاهرة متنوع للغاية. لا يبدو أنه يؤثر سلباً على المجتمع ولكن يمكن اعتباره دليلاً على أن نظام إدارة النفايات الصلبة لا يعمل بشكل كامل.



انبعاثات / غازات حرق النفايات الصلبة
(س: هل تعاني من انبعاثات / غازات حرق النفايات الصلبة؟)

أفاد ما يقرب من ثلثي الذين تمت مقابلتهم بعدم وجود انبعاثات / غازات لحرق النفايات. بالنسبة للثلث المتبقي ، يرى أكثر من النصف أن هذه الظاهرة نادرة. لذلك يمكن افتراض أن طريقة التخلص من النفايات عن طريق الحرق لا تستخدم بشكل خاص من قبل سكان المجتمع.



4. مياه الصرف والنفايات
فيضان مياه الصرف الصحي
(س: هل تعاني من فيضان مياه الصرف الصحي؟)

تظهر البيانات التي تم جمعها في هذه الحالة أن ظاهرة فيضان المياه العادمة ليست موجودة بشكل كبير ولكنها موجودة في المجتمع ، وهذه علامة على أن النظام لا يعمل بشكل مثالي ويمكن أن يؤثر على خدمة كس الشوارع غير الفعالة.

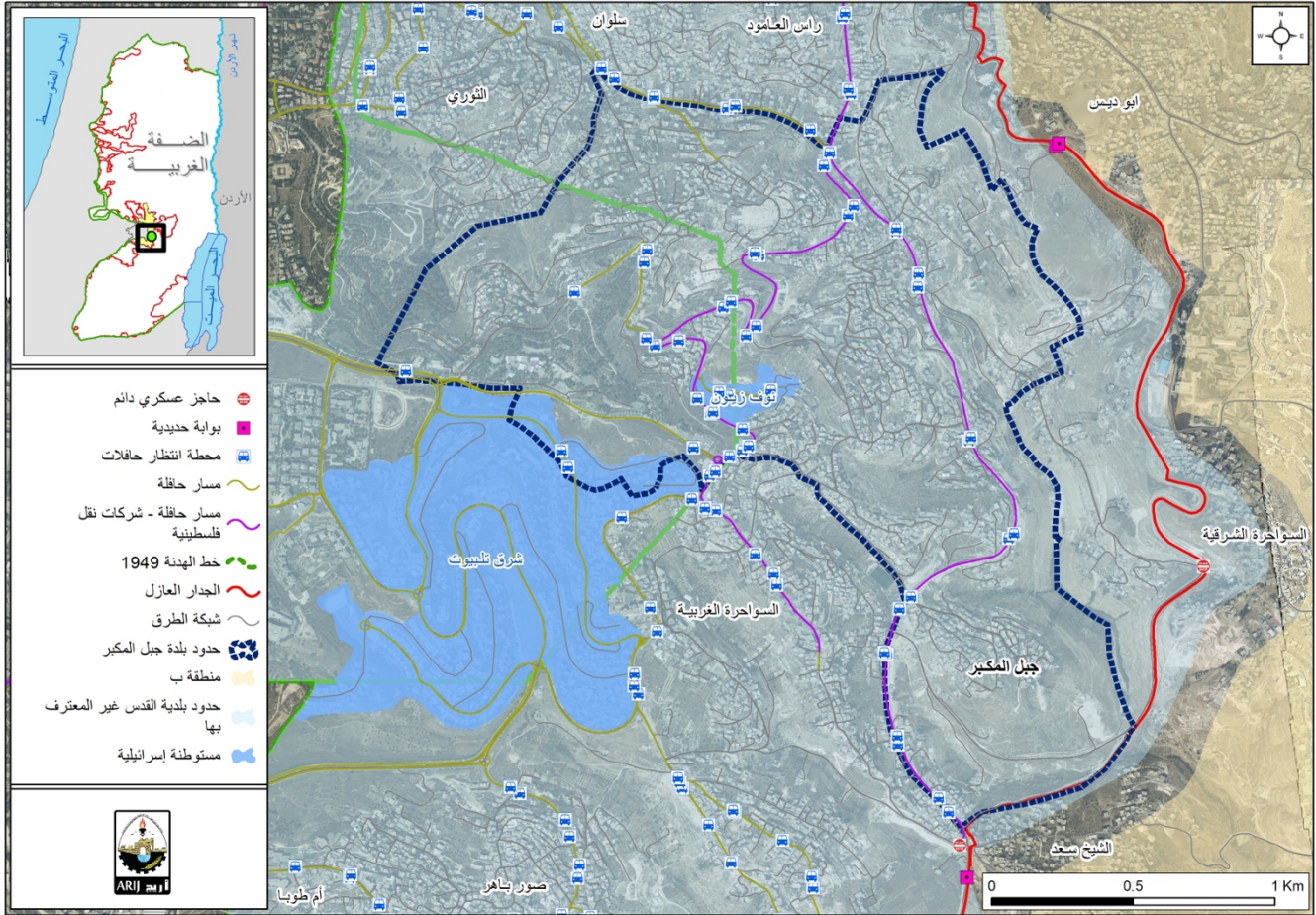
الكهرباء والاتصالات

يوجد في بلدة جبل المكبر شبكة كهرباء عامة منذ عام 1970م، وتعتبر شركة كهرباء محافظة القدس المصدر الرئيس للكهرباء في البلدة. وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الكهرباء إلى 100%، كما يعاني التجمع من مشكلة غلاء أسعار الكهرباء (لجنة مختير جبل المكبر، 2012). ويتوفر في البلدة شبكة هاتف، تعمل من خلال مقسم آلي في بلدية القدس، وتقريباً 100% من الوحدات السكنية موصولة بشبكة الهاتف (لجنة مختير جبل المكبر، 2012).

النقل والمواصلات

يوجد في بلدة جبل المكبر شبكة باصات تابعة لشركة باصات النقل الموحد في القدس الشرقية، حيث يوجد عدد من الباصات تعمل على خط جبل المكبر- القدس. كما يوجد 44.8 من الطرق الفرعية المعبدة (قاعدة بيانات اتحاد الجمعيات الخيرية-القدس و معهد اريج، 2016).

خريطة 9: استعمالات الأراضي ومسار جدار الفصل العنصري في بلدة جبل المكبر



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2020

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي

الوضع الجيو سياسي في بلدة جبل المكبر

تخضع جميع أراضي بلدة جبل المكبر والبالغ مساحتها 5,021 دونما لسيطرة بلدية القدس الإسرائيلية بحكم موقعها داخل منطقة نفوذ البلدية التي تم رسمها بشكل غير قانوني وأحادي الجانب في العام 1967 عقب احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وأراض عربية أخرى، حيث تم تقسيم محافظة القدس إلى منطقتين رئيسيتين هما: منطقة (J1) وهي الأراضي الخاضعة لسيطرة بلدية القدس وتضم العديد من التجمعات الفلسطينية المقدسية أهمها: البلدة القديمة والقدس الشريف، وتتبع بلدة جبل المكبر إلى هذه المنطقة من الجهة الجنوبية؛ أما المنطقة الثانية فهي منطقة (J2) وهي المنطقة الغير خاضعة لسيطرة بلدية القدس، تعتبر بشكل عام خاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، ضمن محافظة القدس وتضم المناطق الشرقية والغربية من المحافظة، وتبقى المنطقة المركزية في المحافظة خاضعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي.

ومن الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت خطة العزل العنصرية والمتمثلة بإقامة جدار العزل العنصري لرسم حدود بلديتها من جديد بشكل غير قانوني وأحادي الجانب في خطوة من شأنها أن تخلق واقع جديد في المدينة لصالح الوجود الإسرائيلي، حيث يفصل الجدار منطقة (J1) بالكامل عن محافظة القدس باستثناء تجمعي كفر عقب ومخيم شعفاط،

وبحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل والتي تم على أثرها تصنيف أراضي الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، لم تخضع أراضي بلدة جبل المكبر لأي من التصنيفات السابقة، بل بقيت على ما كانت عليه قبل توقيع الاتفاقية، تخضع لمنطقة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية، باستثناء منطقة صغيرة تقدر ب 95 دونما تقع في الواد الفاصل ما بين منطقة السواحة الغربية وبلدة الشيخ سعد خارج منطقة الجدار (جدار العزل العنصري) وخارج حدود بلدية القدس حيث تصنف هذه المنطقة على أنها منطقة (ج) بحسب اتفاقية أوسلو الثانية.

بلدة جبل المكبر وممارسات الاحتلال الإسرائيلي

نالت بلدة جبل المكبر حصتها من المصادرات الإسرائيلية لصالح الأهداف الإسرائيلية المختلفة، كان منها بناء المستوطنات الإسرائيلية على أراضي البلدة ومحيطها بالإضافة إلى خطة العزل العنصرية التي أتت على معظم أراضيها. وفيما يلي تفصيل المصادرات الإسرائيلية لأراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية:

صادرت إسرائيل خلال سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية ما مساحته 684 دونما من أراضي بلدة جبل المكبر (13.6% من المساحة الكلية للبلدة) من أجل إقامة مستوطنتين إسرائيليتين هما: مستوطنة "تل بيوت الشرقية" الإسرائيلية والتي يقطنها حاليا قرابة 15 ألف مستوطن إسرائيلي وتقع غرب بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية، هذا بالإضافة إلى مستوطنة "نوف زيون" الإسرائيلية والتي يقطنها حاليا حوالي 300 مستوطن إسرائيلي وتقع في قلب بلدة جبل المكبر (انظر الجدول رقم 5).

جدول رقم 5: المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

| اسم المستوطنة | سنة التأسيس | المساحة المصادرة من أراضي بلدة جبل المكبر (بالدوم) | عدد المستوطنين القاطنين في المستوطنة (2009) |
|-----------------|-------------|--|---|
| تل بيوت الشرقية | 1973 | 544 | 14,800 |
| نوف زيون | 2004 | 140 | 300 |
| المجموع | | 684 | 15,100 |

المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج- 2012

بلدة جبل المكبر ومخطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي

كان لخطة العزل العنصرية الإسرائيلية والمتمثلة ببناء الجدار أثر سلبي على بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية. فبحسب ما ورد بالتعديل الأخير لمخطط جدار العزل العنصري الذي تم نشره على الصفحة الالكترونية لوزارة الدفاع الإسرائيلية في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007، تبين أن الجدار العنصري يعزل حوالي 98% من أراضي بلدة جبل المكبر داخل القدس عن باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة المحتلة وخصوصا عن مناطق شرق القدس مثل أبو ديس والسواحة الشرقية والشيخ سعد والتي تربطها علاقة تاريخية، حيث يستثنى من هذه المنطقة المعزولة مساحة صغيرة تبلغ 119 دونما تقع خارج مسار جدار العزل العنصري في الواد الفاصل ما بين منطقة السواحة الغربية وبلدة الشيخ سعد. وتشمل الأراضي المعزولة المناطق العمرانية الفلسطينية بالكامل والأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة والمستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي البلدة وغيرها (انظر الجدول رقم 6).

جدول رقم 6: تصنيف الأراضي المعزولة غرب جدار العزل العنصري في بلدة جبل المكبر – محافظة القدس

| العدد | تصنيف الأراضي | المساحة (بالدوم) |
|-------|------------------------|------------------|
| 1 | منطقة عمرانية فلسطينية | 1,544 |
| 2 | أراضي زراعية | 1,486 |
| 3 | مناطق مفتوحة | 1,040 |
| 4 | مستوطنات إسرائيلية | 684 |
| 5 | غابات | 80 |
| 6 | أعشاب وشجيرات رعوية | 19 |
| 7 | منطقة حفریات | 19 |
| 8 | منطقة الجدار | 30 |
| | المجموع | 4,902 |

المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج- 2012

معاناة أهالي بلدة جبل المكبر جراء بناء جدار العزل العنصري

منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام 2000، فقد المواطنون القاطنون في بلدة جبل المكبر جنوب مدينة القدس ارتباطهم بالمدن الفلسطينية في الضفة الغربية حيث تم فصل مدينة القدس وبعض البلدات المحيطة بها كبلدة جبل المكبر عن أراضي الضفة الغربية حيث جاء بناء جدار العزل العنصري ليعزل بلدة جبل المكبر والكثير من القرى المقدسية المجاورة عن المحيط الفلسطيني، لكن المقدسيين الذين يحملون الهويات المقدسية (الهويات الزرقاء) يستطيعون دخول مناطق الضفة الغربية ولكن من خلال المعابر الإسرائيلية والتي غالباً ما تشهد ازدحاماً كبيراً ويخضعون من خلالها إلى التفتيش الدقيق من قبل الجنود الإسرائيليين، مما يقيد حرية التنقل للفلسطينيين.

ومن الناحية الأخرى، لا يستطيع الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية (حملة الهوية الخضراء) الدخول إلى مدينة القدس وبلداتها المحيطة، حيث أن بناء جدار العزل العنصري عمل على فصل الفلسطينيين من حملة الهوية الفلسطينية عن مدينة القدس بشكل كامل وعن الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية فيها مثل: المدارس والمراكز الطبية والمستشفيات، إضافة إلى فصلهم عن أماكن عملهم هناك، ولن يكون بإمكانهم الوصول للمدينة إلا لمن يحمل منهم تصاريح خاصة التي من النادر الحصول عليها، ومن خلال الحواجز العسكرية التي تتطلب منهم التفتيش اليومي الأمر الذي سبب معاناة كبيرة للفلسطينيين وصعوبة في التنقل والتواصل، وتسبب في تفكيك الترابط الأسري والتفاعل الاجتماعي وتشتت الكثير من الأسر الفلسطينية وخصوصاً تلك التي يكون أحد الزوجين فيها من حملة الهوية الفلسطينية (الهوية الخضراء - هوية الضفة الغربية) والأخر مقدسية (الهوية الزرقاء). كذلك منع جدار العزل العنصري الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن العبادة في المدينة المقدسة وحرهم من ممارسة شعائرهم الدينية في القدس.

وقد أظهر مخطط جدار العزل العنصري الذي نشرته وزارة الدفاع الإسرائيلية في العام 2007 أن جدار العزل العنصري يضع أراضي بلدة جبل المكبر في معزل عن القرى والبلدات الفلسطينية المجاورة مثل أبو ديس والعزيزية والسواحة الشرقية والشيخ سعد، حيث عمل جدار العزل العنصري وكذلك الحزام الاستيطاني حول القدس على عزل منطقة القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية، حيث أن الجدار القائم حالياً يقع شرق وجنوب البلدة ويعزلها داخل مدينة القدس.

كذلك قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبموازة جدار العزل العنصري ببناء حزام استيطاني حول القدس حيث يعمل هذا الحزام الاستيطاني بالإضافة إلى إيجاد منطقة عازلة على منع التمدد العمراني في البلدات المقدسية، حيث أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قامت ببناء هذه المستوطنات على حدود المناطق العمرانية الفلسطينية مما أدى إلى زيادة المساحة المصادرة من أراضيها، في الوقت نفسه قلصت من المساحة المتبقية لأهالي القدس للبناء والتوسع في المستقبل مما أدى إلى خلق واقع جديد على أهالي البلدة يصعب تغييره، حيث أدت السياسات والمخططات الإسرائيلية في القدس - خاصة - وباقي الأراضي الفلسطينية إلى إيجاد كثافة سكانية عالية لعدم توفر أراض للبناء والتوسع مما يضطر السكان إلى التمدد العمراني العمودي والداخلي الأمر الذي يجعل مدينة القدس والبلدات المحيطة بها من أعلى الكثافات السكانية في العالم، حيث تصل الكثافة السكانية في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية إلى 13,500 شخص /كم² مقارنة بـ 9,000 شخص /كم² في مستوطنات القدس الشرقية و8,300 شخص /كم² في القدس الغربية.

معضلة الأراضي وترخيص المباني في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

تعتبر مشكلتي الأراضي وترخيص المباني من أصعب المشاكل في بلدة جبل المكبر والبلدات المقدسية في القدس الشرقية، وذلك بسبب الأسعار الهائلة للأراضي والتكاليف الباهظة لإجراءات ترخيص الأبنية. وبحسب إفادة بعض المقدسيين في بعض البلدات المقدسية، فإن أسعار الأراضي (الدونم الواحد)، والتي من النادر توفرها، يقدر بمئات الآلاف من الدولارات، وهذا ينطبق على جميع البلدات المقدسية بل ويتضاعف في أماكن أخرى القريبة من مدينة القدس وأحيائها المحيطة ليصل إلى ملايين الدولارات، وذلك مقارنة بأسعار الأراضي الواقعة خارج حدود بلدية القدس. وقد استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سلاح المال لشراء الأراضي في القدس لتهدوها وزرع المستوطنين فيها بمبالغ خيالية وصلت إلى شيكات مفتوحة (بمبالغ لا نهائية يحددها البائع كما يريد) مقابل أرض في القدس. ومن يستطيع شراء قطعة أرض أو من لديه قطعة أرض ويرغب بالبناء عليها، يحتاج إلى أخذ موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي ممثلة ببلدية القدس الغير قانونية والتي تضع شروط تعجيزية في وجه كل مقدسي يريد الحصول على رخصة بناء وذلك لأن سلطات الاحتلال تسعى إلى طرد الفلسطينيين من أماكن سكنهم وهدم بيوتهم وقلب الوضع الديموغرافي في القدس لصالح اليهود بحيث يصبح الفلسطينيون أقلية في المدينة.

ومن العوائق الهامة في قضية الحصول على ترخيص هي إثبات ملكية الأرض حيث تشترط سلطات الاحتلال على من يريد الحصول على رخصة بناء إثبات ملكيته في الأرض والتي تعتبر مشكلة سياسية متعلقة بالاحتلال منذ العام 1967. وبحسب تقرير أعدته مؤسسة مخططون من أجل حقوق التخطيط (بمكوم)، فإن ما يقارب 50% من الأراضي في القدس الشرقية غير مسجلة في سجلات الملكية (مثل كفر عقب والمنطقة الممتدة من العيسوية شمالاً حتى صور باهر جنوباً)، و25% من الأراضي خاضعة لإجراءات تسوية

وتسجيل (بيت حنينا وشعفاط)، ويوجد فقط 25% من الأراضي مسجلة رسمياً في منطقة القدس الشرقية وتشمل أجزاء من مناطق (البيرة، قلنديا، بيت حنينا، حزما وعناتا، الشيخ جراح، بيت صفا) (جمعية بمكوم، 2004).

وبحسب إفادة بعض المقدسيين فإن من يريد الحصول على رخصة في منطقة جبل المكبر على سبيل المثال فإن الإجراءات تحتاج إلى وقت طويل تصل إلى سنوات وتكلفة باهظة جداً تعتمد على مساحة الأرض والبناء وتتراوح ما بين 150-300 ألف شيكل إسرائيلي. ويلجأ بعض السكان بسبب التكاليف الباهظة وطول الوقت والتعنت الإسرائيلي في إجراءات الترخيص إلى المخالفة في البناء دون انتظار صدور الموافقة بالترخيص والبناء دون ترخيص لمواكبة النمو السكاني المستمر، فتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم ما تم بناءه وتغريم صاحبه وإلزامه أيضاً بدفع رسوم هدم المنشأة والعودة لتقديم طلب من جديد وبرسوم جديدة وتوقيت جديد. ومن المعلوم بأن النسبة الأكبر من الشعب الفلسطيني يعيش ظروف قاسية ووفر شديد بسبب الاحتلال الإسرائيلي وعمليات الإغلاق والبطالة مما يزيد من صعوبة فرص البقاء في المدينة ويدفع الكثير من المقدسيين إلى الهجرة والسكن خارج مدينة القدس باتجاه مناطق الضفة أو حتى إلى خارج الوطن ليجد الحياة الكريمة والسكن اللائق.

وبحسب الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس فإن السلطات الإسرائيلية قد انتهجت العديد من السياسات الهادفة إلى تضيق الخناق على السكان المقدسيين، ففي مجال الوضع الديموغرافي والتطور العمراني، فإن المنطقة المخصصة لتطوير الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية والخاضعة لنفوذ بلدية القدس تقارب 9,200 دونماً، 13% فقط من مساحة المنطقة الإجمالية، تم استغلال معظمها في البناء، وأما بقية المنطقة فهي مقسمة إلى مستوطنات إسرائيلية ومناطق خضراء يمنع البناء الفلسطيني فيها بناتاً ومباني عامة وطرق وغيرها. كذلك تعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعدم إعداد مخططات هيكلية وتنظيمية للأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية وفي حال إعدادها فإنها تقوم بتحديد نسبة بناء منخفضة لا تفي بالاحتياجات المطلوبة للنمو العمراني الفلسطيني الطبيعي حيث تتراوح ما بين (25%-75%) مقارنة بالمستوطنات الإسرائيلية والتي تصل فيها نسبة البناء إلى (75%-120%). وفي جبل المكبر على سبيل المثال: تم تحديد نسبة البناء حسب المخطط (رقم 2691) بنسبة 25%، بينما تصل نسبة البناء في المستوطنة الإسرائيلية المجاورة نوف زيون والمبنية على أراضي البلدة حسب المخطط (رقم 4558) إلى 142.5% (الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2009).

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن بلدية القدس قامت بتصنيف بعض المناطق داخل البلدية ومن ضمنها بلدة جبل المكبر "كمناطق خضراء" حيث تسعى قوات الاحتلال من خلال هذه التسميات إلى السيطرة على المزيد من الأراضي لصالح المشاريع الاستيطانية بل وحتى تقوم بهدم المنازل تحت هذه التسميات والادعاءات وبحجة أن المنازل مبنية على مناطق خضراء، وكان آخرها حملة التطهير العرقي المخططة في حي البستان القريب من المسجد الأقصى في الجهة الجنوبية والتابع لمنطقة سلوان والتي تقضي بترحيل أكثر من 1,500 مقدسي من هذا الحي المكون من 88 منزلاً فلسطينياً حيث تنوي البلدية هدم جميع منازل هذا الحي لإقامة ما يسمونه "حديقة الملك داوود" كجزء من الحدائق التوراتية في محيط المدينة المقدسة، في نفس الوقت استغلت إسرائيل هذه التسميات لبناء عدد من المستوطنات الإسرائيلية في القدس، منها مستوطنة ريخيس شعفاط (رمات شلومو) ومستوطنة هار حوما (جبل أبو غنيم) اللتان تم بنائهما على أراض كانت قد صنفت كمناطق خضراء في المدينة لكن سرعان ما تحولت لمناطق بناء إسرائيلية. ويذكر أن بلدة جبل المكبر يوجد فيها مساحات مصنفة على أساس أنها مناطق خضراء وتبقى رهينة المخططات الإسرائيلية.

ويعتبر حق الإنسان في السكن اللائق من أبرز البنود التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني والتي دعت إلى احترام كرامة الإنسان بالإضافة إلى احترام حقه في العمل والسكن والتعبير عن الرأي. إلا أن الاحتلال الإسرائيلي كعادته يصنف نفسه فوق القوانين والمواثيق الدولية بل يضرب بها عرض الحائط وفوق كل هذا يصنف نفسه ضمن الدول التي تدعي حفظ حقوق الإنسان.

تصعيد إسرائيلي خطير في سياسة هدم المنازل في القدس

في السنوات الأخيرة، صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من هجمتها على منازل المواطنين المقدسيين واستهدافها بالهدم بحجة عدم الترخيص. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) عدد المنازل التي تم هدمها في القدس من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 بحوالي 2,000 منزل بالإضافة إلى آلاف المنشآت الأخرى التي تم هدمها (OCHA, 2009). وبحسب مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع فإن عدد المنازل والمنشآت التي تم هدمها في القدس الشرقية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ما بين عام 2000 وحتى نهاية عام 2011 قد بلغ 1,059 منشأة سكنية وغير سكنية وقد أسفرت عمليات الهدم هذه عن تشريد حوالي 4,900 شخص من بينهم 1,290 امرأة و2,537 طفل (المقدسي، 2012). وفيما يتعلق بعمليات الهدم في جبل المكبر خلال العام الماضي (2011)، فتفيد مؤسسة المقدسي بأن العام المنصرم شهد هدم 5 منشآت في جبل المكبر أربعة منها سكنية مما أدى إلى تهجير 22 شخص منهم 12 طفل، حيث تم هدم 3 منشآت بشكل ذاتي ومنشأتين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي (المقدسي، 2012).

وتهدف هذه الاعتداءات الإسرائيلية إلى معاقبة المقدسيين والتضييق عليهم للخروج من المدينة والبلدات المحيطة بها، فعلى سبيل المثال وليس للحصر نذكر بعض أوامر الهدم في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية:

- في شهر تشرين الثاني من العام 2009 ، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 21 أمرا عسكريا يقضي بهدم 53 شقة سكنية تعود لعائلة الجعابيص من منطقة جبل المكبر بحجة البناء بدون ترخيص، وتعيش هذه العائلة في حالة قلق وخوف مستمر من تنفيذ هذه الأوامر حيث أنه في حال تنفيذها سيتم تشريد 207 أشخاص من ضمنهم 117 طفل(المقدس،2012).
- في شهر كانون أول من العام 2009 ، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمرا عسكريا يقضي بهدم سبع منازل تعود لعائلة جمعة من منطقة جبل المكبر وذلك بحجة قربها من جدار الفصل العنصري، وتضم هذه المنازل 51 مواطنا بينهم 33 طفلا(المقدس،2012).
- في شهر شباط من العام 2012 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يقضي بهدم منزل الحاج محمود المغربي (52 عاما) من جبل المكبر والمكون من ثلاث طوابق ويأوي 28 نفرا (جريدة القدس،2012).

ويذكر أن هنالك عشرات المنازل الفلسطينية المهتدة بالهدم في بلدة جبل المكبر وذلك بحجة عدم الترخيص بالرغم من أن المواطنين المقدسيين يقومون باستيفاء الإجراءات اللازمة للترخيص ولكن بلدية الاحتلال تماطل في إجراءات التراخيص وفي نهاية المطاف ترفض التراخيص اللازمة بحجج غير مبررة حسبما يفيد سكان البلدة.

ضريبة المسقفات "الأرنونا" والتضييق المعيشي والاقتصادي على المقدسيين

تعتبر ضريبة المسقفات والأماك المسماة بـ "الأرنونا" والتي تفرضها بلدية القدس على المقدسيين واحدة من أهم الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين المقيمين في المدينة – ومن ضمنهم سكان بلدة جبل المكبر - والتي تهدف بالأساس إلى التضييق على السكان لدفعهم إلى الهجرة والتخلص من هذه الأحمال الإضافية والتي تثقل كاهلهم وخصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون بشكل عام والمقدسيون بشكل خاص.

ويتم احتساب ضريبة الأرنونا التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المقدسيين بحسب تصنيف المنطقة ونوع الاستعمال التنظيمي (مناطق سكنية، تجارية، صناعية، زراعية، مدارس، مواقف، .. الخ)، كذلك يؤخذ بعين الاعتبار (نوع السكن، الاستخدام، والمساحة) (بلدية القدس،2012). فمثلا يتم تقسيم المناطق السكنية إلى أربع فئات (أ، ب، ج، د)، وبحسب هذه المعايير يتم فرض المبلغ المطلوب دفعه للبلدية، فعلى سبيل المثال: تتراوح التعرفة الضريبية للمناطق السكنية بتصنيفاتها الأربعة ما بين (35-98) شيكل إسرائيلي للمتر المربع الواحد وهو ما يعادل تقريبا (10-25) دولار أمريكي لكل متر مربع، مما يعني أن منزلا صغيرا (شقة) بمساحة (100-150) متر مربع يكلف صاحبه سنويا (3-10) آلاف شيكل ضريبة الأرنونا، وهو ما يعادل تقريبا (800-3000) دولار أمريكي.

أما المحلات التجارية فيتم فرض ضرائب مضاعفة عليها مما يؤثر على النشاط الاقتصادي بسبب رفع الأسعار، حيث تتراوح التعرفة الضريبية فيها ما بين (309-319) شيكل إسرائيلي للمتر المربع الواحد بحسب المساحة وهو ما يعادل 80 دولار أمريكي لكل متر مربع، ويرتفع سعر هذه الضريبة مع زيادة مساحة المحل.

وبالإضافة إلى فرض الضرائب على المنازل السكنية والمحلات التجارية فان بلدية الاحتلال تفرض الضرائب أيضا على أماكن العبادة والأراضي الزراعية والأراضي المشغولة ورياض الأطفال والمدارس ودور المسنين وغيرها.

وفي الجانب الاقتصادي، فقد كان لخطة الفصل العنصرية والتي ركزت على عزل مدينة القدس عن باقي الأراضي الفلسطينية الأثر البالغ على الأوضاع الاقتصادية الصعبة والتي يعيشها المقدسيون بشكل عام والقطاع التجاري الاقتصادي الذي يعاني من الكساد بشكل خاص، حيث كان اعتماد التجارة المقدسية بشكل كبير على الزائرين الفلسطينيين للمدينة المقدسة من كافة مناطق الضفة الغربية والقطاع والداخل الفلسطيني المحتل، ولكن الإغلاق العسكري الإسرائيلي للمدينة انعكس سلبا على اقتصاد المدينة وأهلها. وبالرغم من هذه الظروف فان سلطات الاحتلال تفرض الضرائب دون الالتفات إلى أوضاع الفلسطينيين الصعبة، حيث يشكلون الفئة الأكثر فقرا في المدينة المقدسة. ولم تكف بلدية الاحتلال بكل ذلك، بل قامت في بداية العام الحالي (2012) برفع ضريبة الأرنونا حوالي 3% الأمر الذي شكل عبئا اقتصاديا جديدا على المقدسيين.

كذلك فإن الدول المتحضرة تفرض الضرائب على المواطنين مقابل تقديم الخدمات لهم، أما مدينة القدس فيضطر أهلها أن يدفعوا هذه الضرائب ليحافظوا على وجودهم في المدينة دون الحصول في المقابل على مستوى لائق من الخدمات البلدية، حيث أن عملية التخطيط في البلدية تركز على البعد السياسي الديموغرافي الهادف إلى تهويد المدينة أكثر من التخطيط بهدف الازدهار وتحقيق الرفاهية للمواطنين. كما أن الأحياء والتجمعات العربية في القدس وضواحيها تتعرض إلى الإهمال المتعمد في تقديم الخدمات المختلفة، فمن

النادر مثلا عمل الصيانة المطلوبة للبنية التحتية في المدينة من طرق وشبكات مياه وصرف صحي ونفايات وغيرها، فالكثير من الطرق مضي سنوات طويلة على تعبيدها وهي بحاجة إلى صيانة دورية وإعادة تأهيل ولكن البلدية تغض الطرف عن هذه الأحياء. كما وتعاني هذه الأحياء العربية المهملة من مشكلة النظافة وتراكم النفايات وعدم تقديم هذه الخدمة بالشكل المطلوب بالرغم من التزام الفلسطينيين بدفع ما عليهم من مستحقات، لكن هذه الضريبة بالنسبة للمقيمين أصبحت مسألة إثبات وجود وإقامة في القدس والحفاظ على الهوية المقدسية أكثر من أنها مقابل تقديم خدمات بلدية للمواطنين. وبسهولة يمكن فهم هذه المسألة من خلال مقارنة أوضاع الفلسطينيين المقيمين بأوضاع المستوطنين الغير شرعيين في المدينة والذين يحصلون على كافة التسهيلات والخدمات مقابل سكنهم في المدينة المقدسة.

حاجز الشيخ سعد-السواحة الغربية

تعتبر بلدة الشيخ سعد تاريخيا حي من أحياء جبل المكبر والسواحة الغربية، لكن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت بفصل هذا الحي عن جبل المكبر من خلال بناء جدار العزل العنصري وكذلك من خلال الحاجز العسكري والذي تم إقامته في العام 2006 بعد أن كان حاجزا ترابيا ومكعبات إسمنتية تم وضعها عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2000. ويعتبر هذا الحاجز العسكري بوابة لدخول وخروج أهالي قرية الشيخ سعد من وإلى بلدة جبل المكبر والمناطق المحيطة بها ومدينة القدس. وتهدف هذه الإجراءات الإسرائيلية إلى الإخلال بالتوازن الديموغرافي في مدينة القدس لصالح السكان اليهود ورسم حدود المدينة من جديد بشكل يتناسب والرؤية الإسرائيلية من خلال استبعاد التجمعات الفلسطينية خارج المدينة من خلال الجدار الأمر الذي تسبب بهجرة آلاف الفلسطينيين من حملة الهوية المقدسية من بلدة الشيخ سعد إلى داخل منطقة الجدار وخصوصا باتجاه بلدة جبل المكبر للحفاظ على حقوقهم ومصالحهم وهوياتهم مما خلق واقعا صعبا للبلدة وسكانها.

وعمل هذا الحاجز الإسرائيلي مع الجدار العازل على عزل بلدة الشيخ سعد وفصلها جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا وتاريخيا عن مدينة القدس مما تسبب بمعاناة كبيرة لمواطني هذه البلدة الذين يضطرون يوميا وخصوصا من يحملون الهويات المقدسية (الهويات الزرقاء) أو التصاريح الخاصة لعبور الحاجز مشيا على الأقدام من خلال هذا الحاجز حيث لا تستطيع السيارات الدخول والخروج منه حيث أنه يعتبر حاجز لممر المشاة فقط. كما ويعتبر هذا الحاجز معلما هاما من معالم المعاناة اليومية للفلسطينيين الذين تم قطع التواصل الاجتماعي بينهم وبين أهلهم داخل منطقة الجدار والذين تربطهم علاقة القرابة والمصاهرة كما أن فصل البلدة عن القدس حرم سكانها من خدمات الصحة والتعليم والوصول إلى أماكن العبادة والعمل.

بعض الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار سلسلة من الأوامر العسكرية لمصادرة الأراضي للأغراض العسكرية المختلفة على أراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية، فيما يلي عرض لبعض هذه الأوامر:

- 1- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 03/22/ت: صدر بتاريخ الثاني عشر من شهر آب من العام 2003 ويصادر ما مساحته 173.4 دونما من أراضي صور باهر وأم طوبا والشباح لغرض بناء جدار العزل العنصري.
- 2- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 07/19/ت: صدر بتاريخ الرابع والعشرين من شهر أيلول من العام 2007 ويصادر ما مساحته 1,129 دونما من أراضي أبو ديس والسواحة الشرقية لغرض إقامة طريق نسيج الحياة.
- 3- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 03/47/ت: صدر بتاريخ الثاني والعشرين من شهر تموز من العام 2003 ويصادر ما مساحته 1.5 دونما من أراضي السواحة الغربية لغرض الاستخدام العسكري.

الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة

تعاني البلدة من نقص كبير في البنية التحتية والخدمات. ويبين الجدول رقم 7، الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة من وجهة نظر اللجنة.

جدول 7: الأولويات والاحتياجات التطويرية في بلدة جبل المكبر

| الرقم | القطاع | بحاجة ماسة | بحاجة | ليست أولوية | ملاحظات |
|--------------------------------|--|------------|-------|-------------|---------|
| احتياجات البنية التحتية | | | | | |
| 1 | شق، أو تعبيد طرق | | | | |
| 2 | إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة | | | | |
| 3 | توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة | | | | |
| 4 | تركيب شبكة مياه جديدة | | | | |
| 5 | ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية | | | | |
| 6 | بناء خزان مياه | | | | |
| 7 | تركيب شبكة صرف صحي | | | | |
| 8 | تركيب شبكة كهرباء جديدة | | | | |
| 9 | حاويات لجمع النفايات الصلبة | | | | |
| 10 | سيارات لجمع النفايات الصلبة | | | | |
| 11 | مكب صحي للنفايات الصلبة | | | | |
| الاحتياجات الصحية | | | | | |
| 1 | بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة | | | | |
| 2 | إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة | | | | |
| 3 | شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة | | | | |
| الاحتياجات التعليمية | | | | | |
| 1 | بناء مدارس جديدة | | | | |
| 2 | إعادة تأهيل مدارس موجودة | | | | |
| 3 | تجهيزات تعليمية | | 1 | | |
| الاحتياجات الزراعية | | | | | |
| 1 | استصلاح أراض زراعية | | | | |
| 2 | إنشاء آبار جمع مياه | | | | |
| 3 | بناء حظائر/ بركسات مواشي | | | | |
| 4 | خدمات بيطرية | | | | |
| 5 | أعلاف وتبن للماشية | | | | |
| 6 | إنشاء بيوت بلاستيكية | | 1 | | |
| 7 | إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية | | | | |
| 8 | بذور فلحه | | 1 | | |
| 9 | نباتات ومواد زراعية | | | | |

المراجع

- الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس. 2009. "القدس الشرقية: تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس".
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة المقدسي. 2012. <http://www.al-maqdese.org>
- الموقع الإلكتروني لجريدة القدس. 2012. <http://www.alquds.com>
- الموقع الإلكتروني لبلدية القدس. 2012. <https://www.jerusalem.muni.il>
- جمعية بمكوم. ناتى مروم. 2004. "كمين تخطيطي: سياسة تخطيط، تسوية أراضي، تصاريح بناء وهدم بيوت في القدس الشرقية".
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)
OCHA, Special Focus: The Planning Crisis in East Jerusalem | April 2009
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2019. قاعدة البيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. بيت لحم- فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2019. وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2019- بدقة عالية نصف متر. بيت لحم - فلسطين.
- معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2020.
- قاعدة بيانات معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2016. بيت لحم- فلسطين.
- قاعدة بيانات اتحاد الجمعيات الخيرية-القدس ومعهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2019. بيت لحم- فلسطين.